العدد 3501 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 24 صفر 1441 - الموافق 23 أكتوبر 2019
Wednesday 23 October 2019 - No.3501 - 12 th Year

البنوك تبقى مغلقة الثلاثاء بسبب الأوضاع الأمنية

تواصل التظاهرات في لبنان رغم وعود الإصلاحات

مظاهرات في لبنان

بيروت – «وكالات»: تواصل المظاهرات في لبنان بعد إلقاء رئيس الحكومة سعد الحريري كلمة عقب جلسة مجلس الوزراء، أكد فيها إقرار رزمة إصلاحات وموازنة 2020.

وأكدت مصادر لبنانية، ان المتظاهرين في بيروت وعدد من مدن لبنان استمعوا إلى كلمة الحريري عبر مكبرات الصوت، وأعلنوا بعدها «الاستمرار بالثورة»، رافضين الحلول الجزئية، وهم الذين يطالبون بإسقاط النظام وصولا إلى وضع أركان الحكم في مصاف واحد، من دون تمييز، وفقا لما ذكرته صحيفة «الجمهورية».

ومن بين الشعارات التي تحتل الصدارة أيضا «كلهن يعني كلهن»، في إشارة إلى المطالبة برحيل الطبقة السياسية كاملة، لا الحكومة فحسب، التي دعوا رئيسها للتنحي قائلين: «يلا يلا يلا... حريري اطلع برا» و«الشعب يريد إسقاط النظام».

وانطلاقا من نقمتهم واتهامهم للذين توالوا على الحكم بنهب مقدرات الدولة، تصدح الحناجر في بيروت على بعد أمتار من مقر الحكومة «على رأس المال ثورة، على الضرائب ثورة، على العنصرية ثورة، على هالنظام ثورة» و«هيي هيي هيي حكومة حرامية» و«دولتنا دولة شبيحة».

ويؤكد تواصل التظاهرات، أن الإصلاحات «الجذرية» المتخذة لم تشف غليل المتظاهرين المتمسكين بمطالب رحيل الطبقة السياسية.

وقالت المتظاهرة اللبنانية شانتال (40 عاماً)، «هذه الإجراءات كذبة، كلها كذب» متسائلة «ما الذي يضمن لنا أن هذه الإجراءات ستتحقق غداً؟».

وأضافت، «انها ذرّ للرماد في العيون، فهم عاجزون عن قيادة البلد».

وبينما كان يجلس مع رفاقه حول طاولة بلاستيكية وسط الساحة للعب الورق، قال الطالب بيتر صايغ (16 عاماً)، «ما فعله ليس صحيحاً لأن الشعب كله في الشوارع ويحاول إسقاط الحكومة الفاسدة».

واعتبر أن «أول خطأ ارتكبه الحريري أنه لم يستقل».

من ناحية أخرى ستظل البنوك في لبنان مغلقة، بعد أن اتفقت الحكومة، على حزمة إصلاحات في مسعى لنزع فتيل أكبر احتجاجات مناهضة للنخبة الحاكمة تشهدها البلاد على مدار عقود.

وقال بيان من جمعية مصارف لبنان نشرته الوكالة الوطنية للإعلام، «أبواب المصارف ستبقى مقفلة يوم غد، في انتظار استتباب الأوضاع العامة في البلاد».

الجبير: الصواريخ التي ضربت منشآت أرامكو إيرانية

وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير

الرياض – «وكالات»: أشاد وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير بصحة الموقف الذي اتخذته دول الاتحاد الأوروبي وإدانتهم لإيران لضلوعها في الهجوم على منشآت أرامكو.

وقال الجبير خلال كلمة ألقاها بندوة حوارية بالمعهد الدولي للشؤون الخارجية في لندن، إن «إيران لا تحترم سيادة الدول ولا القانون الدولي»، مشدداً على أن المملكة العربية السعودية مقتنعة من خلال الأدلة الموجودة لديها بتورط إيران في هجمات أرامكو، وفقا لما ذكرته قناة «الإخبارية» السعودية اليوم الإثنين.

وأشار الجبير إلى أن الأيادي الإيرانية ممتدة إلى عدد من الدول العربية، ومؤكدا على أنه ليس هناك أي وساطة مع إيران ومطالباً إياها بإثبات ما تدعيه بالأفعال بدلا من الكلام، وأكد على أن تصدير الثورة الإيرانية كما ينص عليه الدستور الإيراني غير مقبول إطلاقا.

ونوه إلى أن المملكة مقتنعة بأن استهداف إيران لمحطتي أرامكو النفطيتين يعكس نوايا طهران العدائية في المنطقة، وأضاف «مقتنعون بأن الصواريخ التي ضربت منشآت النفط السعودية هي إيرانية»، وبخصوص الإتفاق النووي الإيراني أكد الجبير على أن به عيوبا، إذ لا يتضمن نشاط إيران البالستي والتدخل العدائي في شؤون المنطقة، ومؤكدا على عدم رغبة المملكة في خوض الحروب ولكنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه الهجمات.

العراق: ارتفاع عدد قتلى التظاهرات إلى 155

جانب من تظاهرات بغداد

بغداد – «وكالات»: كشف عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق علي البياتي، مساء اليوم الإثنين، أن إجمالي عدد ضحايا المظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها بغداد ومحافظات أخرى، منذ مطلع الشهر الحالي وحتى منتصفه، وصل إلى 155 قتيلا، وأكثر من 5083 مصابا.

وقال البياتي، إن «آخر تحديث للإحصائية التي أعدتها فرق مفوضية حقوق الإنسان حتى يوم 16 أكتوبر الحالي، حول ضحايا المظاهرات الاحتجاجية التي انطلقت في الأول من الشهر الحالي في بغداد وعدد من المحافظات الأخرى، واستمرت 8 أيام، تظهر ارتفاع عدد القتلى إلى 155 شخصا، بعد وفاة عدد كبير في المستشفيات، جراء تعرضهم لإصابات بأطلاق الرصاص».

وأوضح البياتي، أن عدد المصابين بلغ حتى الفترة نفسها 5083 مصابا، فيما بلغ إجمالي عدد المعتقلين 1207، تم الإفراج عن 1199 منهم، في حين بلغ إجمالي الأضرار التي طالت الممتلكات العامة، والخاصة 114 مبنى.

وأضاف «لا نعلم شيئا عن نتائج التحقيقات التي تقوم بها اللجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة العراقية حول أعمال العنف، الذي رافق التظاهرات على الرغم من كون المفوضية هي الجهة الرقابية الوحيدة في اللجنة ومجلس المفوضين هو أعلى سلطة رقابية ومشرفة على عمل المفوضية».

وينتظر أن يشهد العراق في 25 من الشهر الحالي موجة جديدة من المظاهرات الاحتجاجية تطالب بتحسين الخدمات والكشف عن نتائج التحقيق حول أعمال العنف التي طالت المتظاهرين.

وأعلنت الحكومة العراقية عن تشكيل قوات أمنية جديدة لضبط المظاهرات أطلق عليها اسم قوات حفظ القانون لتتولى أعمال السيطرة على المظاهرات وإبعاد قوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التي استخدمت العنف المفرط ضد المتظاهرين.

وكانت الحكومة العراقية، قد أعلنت عن مقتل 104 شخصاً، من بينهم 8 من عناصر الأمن وإصابة 6107 شخص، من بينهم 1241 من رجال الأمن.

من ناحية أخرى تحدثت أوساط رسمية في العراق، عن أسماء أعضاء لجنة التحقيق في مقتل المتظاهرين ضد الفساد في الاحتجاجات التي شهدتها بغداد، ومدن جنوبية بين 1 و 6 أكتوبر الجاري.

وذكرت تقارير إعلامية، أن أحد مسؤولي الميليشيات المتهمة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين يشارك في التحقيقات، عضواً في لجنة التحقيق، التي شكلها رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، للتخفيف من حدة الضغوط الداخلية والخارجية بعد مقتل 110 متظاهرين، وجرح أكثر من 6000.

وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء سعد الحديثي، لراديو «سوا»، إن اللجنة تعمل بسرية مطلقة، نافيا أن يكون قد اطلع على سير عملها، وفقا لموقع «الحرة» الإخباري.

وفي رده على سؤال حول مشاركة متهم بقتل المتظاهرين في اللجنة، قال الحديثي: «هي شكلت بعمل مهني وحرفي لاعتبارات مهنية خالصة، وليس هناك دور للأحزاب السياسية، هناك ممثلون عن مجلس النواب والمفوضية العليا لحقوق الإنسان ومجلس القضاء الأعلى».

لكن الخبير الأمني فاضل أبو رغيف قال في تصريح خاص، إن «جميع الأجهزة الأمنية تشترك في لجنة التحقيق بما فيها أمن الحشد»، ولم يستبعد أبو رغيف أن يكون اللامي عضوا فيها.

ورغم محاولات النفي الرسمية، أظهر مقطع فيديو لاجتماع لجنة التحقيق مع رئيس الحكومة عادل عبد المهدي، حضور القيادي في الحشد الشعبي أبو زينب اللامي، المتهم بالضلوع في قتل المتظاهرين، في الاجتماع المذكور.

وذكر تقرير سابق لوكالة رويترز، نقلا عن مسؤولين عراقيين، أن مسلحين تحت إمرة القيادي في الحشد الشعبي أبو زينب اللامي، قتلوا المتظاهرين والمحتجين بأمر من اللامي.

ورغم وعدها بالشفافية والنزاهة، لم تكشف الحكومة العراقية اسماء أعضاء لجنة التحقيق، وهو ما بدا غير مقنع للمتظاهرين الذين دعوا إلى جولة جديدة من الاحتجاجات يوم الجمعة المقبل.

ويرى النائب العراقي أحمد الجبوري، حسب «الحرة»، أن نتائج لجنة التحقيق لن تكون كافية «وربما سيلقى التقصير على بعض المنتسبين أو بعض الضباط».

وتشارك وزارتا الدفاع والداخلية في لجنة التحقيق في مقتل المتظاهرين. ويشكك الكاتب العراقي سليم سوزه بجدية اللجنة في الكشف عن قتلة المتظاهرين «كيف تكون الحكومة هي الطرف المتهم بقنص المتظاهرين، واستخدام العنف المفرط، وتقوم هي نفسها بإجراء التحقيق؟».

وأضاف في تصريح خاص «كان من المفترض أن توكل أعمال التحقيق إلى قضاة مستقلين نزيهين وليس إلى متهمين أصلا بسحق المتظاهرين».

الحكومة توافق على وقف إطلاق النار مع المتمردين

السودان: الآلاف يتظاهرون للمطالبة بحل الحزب الحاكم السابق

متظاهرون في العاصمة السودانية الخرطوم

الخرطوم – «وكالات»: شارك عشرات الآلاف من السودانيين في مظاهرات، الإثنين في الخرطوم ومدن أخرى، للمطالبة بحل الحزب الحاكم السابق، ومحاكمة مسؤوليه.

وفي الخرطوم، تجمع آلاف المتظاهرين في ساحة الحرية، التي حشد الرئيس المعزول عمر البشير أنصاره فيها في الأشهر الأخيرة من حكمه، وطالبوا بحل حزب المؤتمر الوطني وتقديم المسؤولين في عهد البشير للمحاكمة بتهمة الفساد.

ودعا إلى المظاهرات تجمع المهنيين السودانيين الذي قاد الاحتجاجات التي أسقطت البشير. وكان أحد المطالب الأساسية لمظاهرات اليوم هو محاسبة المسؤولين عن فض اعتصام أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في 3 يونيو الماضي.

وهتف المتظاهرون: «الشهداء أولا! القاتل مازال حرا!».

وطالب المتظاهرون بأن تكشف اللجنة سريعا حقائق فض الاعتصام الذي كان ذروة احتجاجات أدت إلى انقلاب قادة الجيش على البشير، وتشكيل مجلس عسكري لإدارة شؤون البلاد.

وقال مازن مصطفى وهو طالب جامعي: «أنا مشارك في هذا الموكب للمطالبة بمحاسبة قتلة شهداء الثورة».

وفي أغسطس الماضي، وقعت جماعات مدنية من بينها تجمع المهنيين السودانيين اتفاقا لتقاسم السلطة مع القادة العسكريين لمدة 3 أعوام، وبموجب الاتفاق تشكل مجلس سيادي وعين حمدوك رئيسا لحكومة انتقالية.

وعلى لجنة التحقيق تحديد المسؤولين عن فض الاعتصام، وعدد القتلى والمصابين والمفقودين، وتقدير التعويضات المالية للضحايا.

وقالت هديل أحمد، وهي موظفة: «نريد من لجنة التحقيق أن تعمل بشفافية وتحقق مع كل المتهمين، بما في ذلك أعضاء المجلس العسكري السابق، وهم أعضاء الآن في مجلس السيادة»، مضيفة «لن نقبل أي تهاون في عمل اللجنة وسنحرس دماء الشهداء».

وفي كلمة بثها التلفزيون مساء الإثنين في الذكرى 55 لثورة أكتوبر 1964، أشاد حمدوك بالانتفاضة التي أدت إلى الإطاحة بالبشير.

وأضاف حمدوك «قضية العدالة بالنسبة لحكومتكم ليست قضية للكسب السياسي، بل هي قضية مبدئية تتضمن رد الحقوق والمظالم وإيراء الجراح وتقديم التعويضات للناجين والضحايا خلال الثلاثين سنة الماضية».

من ناحية أخرى وافقت الحكومة السودانية الإثنين، على السماح بدخول مساعدات إنسانية إلى ولايات تشهد نزاعا في البلاد وجددت اتفاقا لوقف إطلاق النار مع حركتين مسلحتين رئيسيتين في مباحثات سلام في جنوب السودان.

وقال مسؤولون من عدة أطراف، إن ممثلين للقيادة الجديدة في السودان والحركتين المسلحتين الرئيسيتين اللتين تضمان حركات أصغر حجما وقعوا إعلاناً لإبقاء الأبواب مفتوحة للحوار.

وقال الفريق محمد حمدان دقلو الشهير بحميدتي وهو عضو بارز في الحكومة الانتقالية، إن «الحوار السياسي سيمهد الطريق لمفاوضات سياسة وبشكل خطوة تجاه سلام عادل وشامل ونهائي في السودان».

وتستضيف جوبا محادثات بين حكومة رئيس الوزراء السوداني الجديد عبدالله حمدوك، وممثلين لحركتين مسلحتين رئيسيتين قاتلتا قوات الرئيس المعزول عمر البشير في ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك مكلف إعادة السودان إلى الحكم المدني، لكنه قال إنه يريد أيضا إنهاء النزاعات مع المتمردين.

وتعقد مباحثات السلام في جوبا بعدما عرض رئيسها سلفا كير وساطة بين الحكومة والمتمردين في السودان.

واعتبرت الجبهة الثورية السودانية إحدى الحركات المسلحة المشاركة في المباحثات أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جوبا خطوة جيدة.

وقال زعيمها الذي وقع الاتفاق باسمها الهادي إدريس، إن «السلام هدف استراتيجي بالنسبة لنا. التحول في السودان يرتكز على السلام».

ووافق السودان على إدخال مساعدات للمناطق المهمشة الغارقة في النزاع والتي حرمت من المساعدات خلال عهد الرئيس السابق عمر البشير وعلى رأسها دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق.

وكانت المفاوضات على وشك الانهيار الأسبوع الفائت بعدما لوحت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» – شمال بأنها لن تستمر في المحادثات ما لم تنسحب الحكومة من منطقة القتال في جبال النوبة.

وقالت، إن القوات السودانية هاجمت طوال الأيام الماضية أراضيها رغم وقف إطلاق النار غير الرسمي.

وبعدها بساعات، أعلن رئيس المجلس السيادي الانتقالي السوداني الجنرال عبد الفتاح البرهان «وقفا دائما لإطلاق النار» في مناطق النزاع الثلاث.

ويسري وقف دائم لإطلاق النار منذ إطاحة الجيش البشير في 11 أبريل، بعد تظاهرات حاشدة ضد حكمه الذي استمر 3 عقود، ويحاكم البشير حاليا في الخرطوم بتهم الفساد.

وطوال سنين، أسفر النزاع بين المتمردين والحكومة المركزية في الخرطوم عن مقتل مئات الآلاف ونزوح الملايين.